

الوسيلة إلى نيل الفضيلة

[221] عددا إذا حلف صاحبها ، ورجل وامرأتان بمنزلة رجلين. والثالث: يكون لمن له بينة ، فإن كان خصمه ممن لا يعبر عن نفسه حلف أيضا مع البينة. والرابع: تحالفا واقتسما نصفين إذا لم يكن لهما منازع ، وإنما يقتسمان نصفين إذا ادعى كل واحد الكل ، فإن ادعى أحدهما الكل ، والآخر النصف كان لصاحب النصف الربع ، وعلى هذا. وإن تنازعا ملكا ، أو ادعى أحدهما شراءه من زيد ، والآخر من عمرو ، ولم يخل إما كان الملك لزيد وقت البيع ، أو لعمرو ، أو لهما . فالأول ، والثاني: يكون لمن ابتاع من مالكه. والثالث: يكون لكل واحد من المبتاعين الخيار بين الفسخ لتبعض الصفقة ، وبين الامضاء. وإن سبق بيع أحدهما تكون له الشفعة ، ولا تأثير لبينة اليد مع بينة الملك ، ولا لبينة الإرث مع بينة بيع المورث ، أو الأصدقاء ، أو الهبة ، والتسليم منه. وإذا ادعى إنسان على غيره بمال معين فقال المدعى عليه قبضتك ، أو قضيتك منها كذا كان ذلك إقرارا بالكل ، ولزمه أن يقيم بينة إن لم يعترف به المدعي. فإن لم تكن بينة كان له تحليفه ، وإن قال: قضيتك كذا ، ولم يقل منها لم يكن اعترافا بالكل ، وكان اعترافا بما ادعى قضاءه. فصل في بيان أعداد البينة وغيرها البيعة ستة أنواع: أحدهما شهادة خمسين رجلا ، وذلك في موضعين ، رؤية الهلال مع فقد علة في السماء ليلة شهر رمضان في إحدى الروايتين (1) ، والقسامة .

(1) التهذيب 4: 159 حديث 448.